

الأخلاقيات وبيئة الأعمال في الجزائر*

عبد العزيز شرابي

أستاذ العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 3

cherabi.abdelaziz@gmail.com

الملخص

يتناول هذا المقال القيم الأساسية لأخلاقيات الوظيفة العامة والأفعال المنافية لها والآثار الناجمة عن تدهور الأخلاقيات وانتشار الفساد؛ على عمل الأسواق، المنافسة ودور ومصادقية الحكومة. يتناول المقال أيضا خصائص الاقتصاد وبيئة الأعمال في الجزائر، كذلك شروط ترقية الأخلاقيات في حالة الجزائر؛ الشروط السياسية والتنظيمية، وضع مدونات السلوك على كل المستويات مع تحديد الفصول التي ينبغي إدراجها في هذه المدونات.

الكلمات المفتاحية

الأخلاقيات، الفساد، بيئة الأعمال في الجزائر، مُدَوَّنَة السلوك.

RESUME

Cet article traite des valeurs principales de l'éthique publique et des comportements anti éthiques, les effets de la détérioration de l'éthique et la propagation de la corruption ; sur le fonctionnement des marchés, la compétitivité, le rôle et la crédibilité du gouvernement. L'article a également présenté les caractéristiques de l'économie et du climat des affaires en Algérie, les conditions de la promotion de l'éthique dans le cas algérien ; les conditions politiques et organisationnelles, la mise en œuvre des codes éthiques à tous les niveaux avec les chapitres qui devraient être inclus dans ces codes.

MOTS CLES

Ethiques, corruption, climat des affaires, code éthique.

* مداخلة أقيمت في اليوم الدراسي حول الأخلاقيات في الإدارة والمؤسسة العمومية، المدرسة الوطنية للإدارة، 9 ماي 2021.

مقدمة

يحظى موضوع الأخلاقيات باهتمام بالغ خلال العقود الأخيرة في أغلب دول العالم، خاصة في الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية التي تسعى لتحقيق الحكم الراشد. حيث تم اصدار العديد من المواثيق ومُدُونات السلوك كما تَمَّ في بعض الدول انشاء معاهد خاصة بالأخلاقيات، مثل معهد الأخلاقيات التطبيقية بجامعة لافال بكندا¹، وقامت دول أخرى بانشاء أكاديميات للنزاهة ومكافحة الفساد، مثل الأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد والمعهد الماليزي للنزاهة² والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في النمسا³.

يأتي هذا الاهتمام بعد الأزمات المالية والاقتصادية العديدة التي شهدها العالم بسبب الفساد وغياب الأخلاقيات في الإدارات والمؤسسات الاقتصادية والمالية، وتأكيد العديد من الدراسات العلمية العلاقة العكسية بين انتشار الفساد وتدهور الأخلاقيات والنمو الاقتصادي⁴. تتمحور إشكالية هذه المقالة حول القيم الأخلاقية ودورها في ترسيخ الثقة وتحسين مناخ الأعمال وبالتالي دعم الاستثمار والنمو. سنتناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

- القيم الأخلاقية في الإدارات والمؤسسات العمومية،
- الأفعال المنافية للأخلاقيات في الإدارات والمؤسسات العمومية،
- دور الثقافة السائدة في انتشار الفساد وتدهور الأخلاقيات،
- الفساد وتدهور الأخلاقيات: الآثار الاقتصادية والاجتماعية،
- خصائص الاقتصاد وبيئة الأعمال في الجزائر،
- هل يمكن ترقية الأخلاقيات في الجزائر ؟
- الشروط السياسية والتنظيمية،

1- www.idea.ulaval.ca

2- www.sprm.gov.my

3- www.iaca.int

4- Mauro, P. (1995). Corruption and growth. The Quarterly Journal of Economics, 110(3), 681-712

- ميثاق الأخلاقيات،

- التوعية والتكوين.

- القيم الأخلاقية في الإدارات والمؤسسات العمومية

تتمحور القيم الأخلاقية في الإدارات والمؤسسات العمومية حول القيم التالية⁵ 6:

1- عدم التحيز،

2- الانصاف،

3- الشريعة،

4- الأمانة،

5- النزاهة،

6- الشفافية،

7- التحفظ

8- الفعالية،

9- الاخلاص،

10- المساواة،

11- المسؤولية،

12- العدل،

13- الاحترام المتبادل.

-الأفعال المنافية للأخلاقيات في الإدارات والمؤسسات العمومية

يمكن تشخيص أهمها فيما يلي:

5- Code de valeurs et d'éthique de la fonction publique. Canada www.tbs-sct.gov

6- مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة. المملكة الأردنية www.mit.gov.jo

- الفساد

ويشمل كل الأفعال الناجمة عن استغلال الوكيل لمنصبه من أجل تحقيق أغراض خاصة، سواء كانت هذه الأغراض مادية أو معنوية، آنية أم آجلة، للوكيل نفسه أو لأفراد عائلته أو أصدقائه أو أية جماعة أخرى.

- تضارب المصالح

هو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار العون العمومي، سواء كان ذلك إزاء مصلحة شخصية أو أحد الأقارب أو الأصدقاء، بل وأيضا عندما يتعلق الأمر بالأشخاص الأعداء، حيث يعتمد بعض الأعوان العموميون للتضييق أو لتعطيل مصالح الأشخاص الذين تربطه بهم عداوة سابقة لسبب من الأسباب⁷.

- المحسوبية

أي تفضيل الأقارب والأصدقاء على حساب مقاييس الكفاءة والنزاهة، خاصة في مناسبات التوظيف والترقية أو منح الصفقات العمومية.

- إفشاء الأسرار المهنية

أي عدم التكتّم عن الأسرار الإدارية أو الأسرار المتعلقة بالأشخاص، ويتعلق الأمر بتلك المعلومات التي تحصل عليها العون العمومي بمناسبة تأدية مهامه وإطلاعه على ملفات الزبائن أو مستخدمي الإدارة العمومية، وهي معلومات غير متاحة لعامة الناس.

- الكذب

والمقصود هنا تزيف المعلومات وتقديمها مغلوطة الى المسؤولين أو إلى الزبائن أو إلى مستخدمي الإدارة العمومية، مما قد يؤدي الى اتخاذ قرارات غير مناسبة من طرفهم.

- الاحتيال

القيام بحرمان شخص من حقه أو مساعدة شخص للحصول على مصلحة لا يستحقها.

- السرقات العلمية

النقل الحرفي لأفكار الغير وتنسيبها الى الذات.

- التملق

المبالغة في مدح المسؤولين والتقرب منهم والاشادة بهم بغرض الحصول على امتيازات، التملق ينمي شعور الاستعلاء لدى المسؤولين ويسهم في تحويلهم الى طغاة وفاسدين.

- الاكراه النفسي والجنسي

هي المضايقات المتكررة التي يمارها العون العمومي من أجل اضعاف الطرف الآخر واستغلاله. تتراوح هذه المضايقات بين الإشارات البسيطة الى الأفعال الجادة والملموسة.

- دور الثقافة السائدة في انتشار الفساد وتدهور الأخلاقيات

يتأثر مستوى الفساد ومدى انتشاره في المجتمع بالثقافة السائدة، أي بمدى تسامح المجتمع مع الفساد، حيث تعتبر الثقافات الشرقية عموما بيئة مناسبة لانتشار الفساد وتقف عائقا أمام محاولات الحد منه. بحث رائع للعالم الهندي **براكاش رايدي**⁸ حول خصائص المجتمعات الشرقية - من خلال المجتمع الهندي - وخصائص المجتمعات الغربية - من خلال المجتمع الدنماركي- يبرز دور الثقافة في انتشار الفساد والصعوبات التي تعيق تنفيذ برامج مكافحة الفساد .

8 -Tanzi Vito, La corruption, les administrations et les marchés. Finance & Développement, FMI, Décembre 1995. P 24-26.

مكت براكاش رايدي بضعة شهور في قرية هندية ، و سجل انطباعاته عن العلاقات الاجتماعية السائدة، ووجد أنها جد وثيقة و متداخلة حيث يساعد الأفراد بعضهم البعض و يهتم كل فرد بما يجري عند الآخرين من أفراد الأسرة و الجيران والزملاء. ثم مكت بضعة شهور أخرى في قرية دانماركية مماثلة من حيث عدد السكان لنفس الغرض، و لاحظ العلاقات السائدة بين سكانها، فوجد أنه قلما يهتم الناس ببعضهم البعض، فهم لا يتبادلون الزيارات إلا قليلا، وليس لدى الأفراد إلا قليل من المعلومات عن جيرانهم و أصدقائهم وزملائهم، و حتى الأبناء عندما يكبرون لا يزورون ذويهم إلا نادرا.

والخلاصة أنه في المجتمع الدانماركي يمكن قيام إدارة محايدة لا تتأثر فيها القرارات التي يتخذها المسؤولون في الإدارات و قطاع الأعمال بالعلاقات الشخصية أو العائلية أو غيرها. بينما يصعب جدا تحقيق هذا المبدأ في المجتمع الهندي، حيث يتخذ الموظفون قراراتهم في بيئة تحتل فيها العلاقات الشخصية و العائلية مكانة خاصة ، ويتم فيها معاملة المعارف معاملة مُمَيَّزة، و كل من يحاول التنصل من هذه الإلتزامات ، و هي جزء من ثقافة المجتمع ، ينعت بالمتكبر و غير الخدم و قد يتعرض للتهميش و الإهانات خصوصا عندما يفقد هؤلاء المسؤولون مناصب المسؤولية التي يشغلونها سواء بسبب العزل أو التقاعد أو غيرها من الأسباب.

هذا الوصف الذي قدمه "براكاش ريدي" هما حالتان لمجتمعان متطرفان ، و لكن الأكيد أن باقي المجتمعات عبر العالم تقع في مكان ما، بين هاتين الحالتين المتطرفتين. حيث تكون المجتمعات العربية والشرق-أوسطية أقرب إلى المجتمع الهندي بينما تكون المجتمعات الغربية عموما أقرب إلى النموذج الدانماركي. والخلاصة من هذه القصة، هو أنه في المجتمع الدانماركي يمكن قيام إدارة محايدة مثلما نادى به «ماكس وبير» ، بينما ليس كذلك في المجتمع الهندي، وما يعتبر فسادا في مجتمع ما قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر، هذا الواقع ينبغي أن يأخذ بالاعتبار عند صياغة برامج لترقية الأخلاق ومكافحة الفساد.

- انتشار الفساد وضعف الاخلاقيات

الآثار الاقتصادية والاجتماعية

للدولة دور اقتصادي واجتماعي لا يمكن الاستغناء عنه حتى في أكثر الدول ليبرالية.

انتشار الفساد وضعف الأخلاقيات يضعف دور الحكومة ويقلل من فاعليتها ويجلب انتقادات لاذعة لها، باعتباره يشوه عمل الأسواق، يقوض الثقة بين المتعاملين ويعطل النمو الاقتصادي.

سنوضح ذلك من خلال الوقائع التالية:

- **عند طرح المناقصات**، الهدف من طرح المناقصات من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية هو اقتناء السلع وانجاز المشروعات بالمواصفات المحددة في دفتر الشروط، وبأقل الأسعار، ولكن عند خرق القواعد التي تنظم المناقصات، يؤدي ذلك الى فوز مقاولين ليس لكفاءتهم أو لعروضهم المناسبة بل لعلاقاتهم المشبوهة بالقائمين على هذه المناقصات.

هنا تخسر المؤسسات أو الإدارات العمومية، نتيجة عدم اقتنائها مشتريات مناسبة وبأقل الأسعار الممكنة وتشوه قواعد المنافسة، بسبب عدم فوز المؤسسات الكفئة بهذه المناقصات. وهو ما سيجلب انتقادات كبيرة للإدارة وللحكومة.

- **عند التوظيف والترقية**، الهدف من تنظيم مسابقات التوظيف هو انتقاء أفضل العناصر من بين المترشحين. كل ما كان المترشح كفاء كل ما زادت فرص توظيفه. فإذا لم نحترم القواعد التي تنظم مسابقات التوظيف، سوف نوظف أشخاص أقل كفاءة.

هكذا تخسر المؤسسات نتيجة القرارات والمساهمات الضعيفة لهؤلاء الموظفين، في حين كانت هناك فرصة لتوظيف عناصر أفضل، ويخسر المجتمع نتيجة إدارة شؤونه من طرف أشخاص أقل كفاءة وأقل ذكاء.

ويقول الخبير **Vito Tanzi** بهذا الصدد أن الخسائر التي يتكبدها المجتمع من خلال توظيف وترقية عناصر أقل كفاءة هي أقل بكثير من الخسائر الناجمة عن الاحباط الذي يصيب نظرائهم الذين يتمتعون بقدرة وكفاءة أعلى، وهكذا تنتشر في المجتمع القيم المعادية للإدارة العمومية وللحكومة.

- **عند تحصيل الضرائب**، اذا تمكن بعض المكلفين بدفع الضرائب من نسج علاقات مميزة مع الموظفين في إدارة الضرائب وتمكنوا من تخفيض التزاماتهم الضريبية. النتيجة هي فقدان جزء من موارد الخزينة وتشويه المنافسة، وستظهر المؤسسات التي تدفع الرشاوي أنها أكثر كفاءة وربحية، مما يؤدي الى تدمير المقاولين النزهاء وسيحجمون عن المبادرة، ومرة أخرى سيسهم هذا الواقع في

انتشار القيم المعادية للإدارة والحكومة.

- **عند توزيع التراخيص**، من أجل ممارسة أنشطة معينة، مثل تراخيص الاستيراد أو تراخيص استغلال رمال البحر أو غيرها.

فإذا ما تمكن بعض المقاولين من الفوز بهذه التراخيص دون مراعاة المصلحة العامة، سواء من خلال عدم احترام دفتر الشروط أو من خلال ثغرات معينة في دفتر الشروط أو غيرها من الاختلالات الممكنة. فهذا سيؤدي الى تشويه المنافسة وخسارة المجتمع، حيث كان من الممكن منح تلك التراخيص لمقاولين آخرين، أكثر كفاءة ونزاهة، لتدر مداخيل للخزينة العمومية والزام المستفيدين من هذه التراخيص بشروط معينة لمصلحة المستهلكين.

ثراء الفاسدين من مقاولين وموظفين سيؤدي الى تشويه سوق العمل، حيث سيسعى الأفراد الى الحصول على الوظائف التي تدر ريعاً، وليس على الوظائف التي يستخدمون فيها مواهبهم وقدراتهم. النتيجة هو ان المجتمع يدار بطريقة غير عقلانية وأغلبية الناس في غير مواقع عملهم المناسبة، بسبب حصول ما يسمى بالتصنيف العكسي *La sélection adverse* ، أي بروز المشروعات الفاسدة والمقاولين والموظفين الفاسدين وتهميش الأكفاء والنزيهين.

الأمثلة كثيرة وكلها تفيد أن انتشار الفساد وضعف الأخلاق يؤدي الى:

- فقدان الثقة وتشويه بيئة الأعمال،

- تشوه عمل الأسواق والمنافسة،

- عرقلة النمو الاقتصادي،

- تشويه دور الحكومة،

ولنا أن نتصوروا كيف يؤثر هذا الواقع في انتشار البطالة والفقر والاحباط وكم يجلب من سخط على الإدارة والحكومة.

هناك دراسات عديدة خلصت الى أن الفساد آفة اجتماعية لها آثار وخيمة على الاقتصاد والمجتمع⁹ وعلى معدلات النمو الاقتصادي بالخصوص، وأيضا علاقة

9- مزهود هاجر، تقييم سياسات مكافحة الفساد. رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، 2020.

عكسية بين انتشار الفساد والاستثمار وبين انتشار الفساد وتوافد الاستثمار الأجنبي¹⁰.

- خصائص الاقتصاد وبيئة الأعمال في الجزائر

تتوافق أغلب التقارير الوطنية والدولية الصادرة عن الهيئات المختصة في الشؤون الاقتصادية والمالية والحوكمة، على أن الجزائر تعاني أزمة مزمنة ومتعددة الجوانب بسبب تعثر عملية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المبني على العمل وخلق القيمة المضافة. فيما يلي ملخص الأوضاع الاقتصادية وبيئة الأعمال في الجزائر¹¹:

- جوانب القوة

- احتياطات كبيرة من البترول والغاز، واحتياطات معتبرة من الغاز الصخري يمكن استغلالها في المستقبل المنظور،
- امكانيات كبيرة في مجالات الزراعة، السياحة والطاقات المتجددة،
- موقع جغرافي ممتاز بالنظر لقربه من الأسواق الأوروبية.

- جوانب الضعف

- التبعية القوية للصادرات من المحروقات،
- ارتفاع مستويات البطالة، وفرص ضئيلة لتوظيف المتخرجين من المعاهد والجامعات،
- تضخم في قطاع التعليم العالي في مقابل اقتصاد صغير،
- حجم معتبر للقطاع العمومي،
- أزمة سياسية واجتماعية اندلعت منذ بداية 2019، وزادها حدة وباء كوفيد 19،
- الحالة السيئة للهياكل القاعدية،
- البيروقراطية المفرطة، انتشار الفساد وضعف القطاع المالي،

10- مزهود هاجر، عبد العزيز شرابي، الاستثمار الأجنبي المباشر، أي دور للفساد؟، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، المجلد 4، العدد 3، 2017.

11- www.COFACE.com, Algérie, 21/6/2021

- ضعف مؤشرات الكفاءة الاقتصادية والحوكمة؛ ضعف مؤشرات التنافسة، مؤشرات نفاذ الأعمال¹² ومؤشرات الحوكمة¹³ وانتشار الفساد¹⁴.

-هل يمكن ترقية الأخلاقيات في الجزائر ؟

مسألة تدني الأخلاقيات وانتشار الفساد هي ظاهرة عالمية، تعاني منها كل دول العالم بدرجات متفاوتة، كما أن هاجس ترقية الأخلاقيات وردع الفساد ظاهرة تكتسي طابعا عالميا، بحيث تكاد الا تخلو برامج الأحزاب السياسية وبرامج الحكومات عبر العالم من فصول خاصة بمكافحة الفساد وأخلاق الحياة العامة وبيئة الأعمال. أسباب هذه الوضعية تعود بالدرجة الأولى الى ازدياد الضغوط التي تفرضها العولمة في شكلها الحالي، وفقدان الدول لحرية التصرف، خاصة لدى الدول الضعيفة.

والجزائر من الدول التي تعرف تدهورا كبيرا في الأخلاقيات ومستويات عالية من الفساد بسبب طبيعة نظامها الاقتصادي الريعي والتدخل الإداري في نظام الأسعار وتشويه الأسواق الى جانب آثار الانفتاح والعولمة.

أكد أن ترقية الأخلاقيات وكبح الفساد عملية ممكنة وتتطلب الكثير من الجهد والتضحيات والصبر وعدم التهاون.

-الشروط السياسية والتنظيمية

- توفر إرادة سياسية قوية لدى أعلى هرم السلطة،

- رؤية بعيدة،

- أهداف واضحة، دقيقة وقابلة للقياس،

- برنامج واضح ومخطط تنفيذي مرحلي،

- إشراك أصحاب المصلحة في إعداد وتنفيذ البرنامج،

12- www.climatdesaffaires.dz, 3/5/2021

13- www.moibrahimfoundation.org

14-www.Transparency.org, rapport 2020

- المتابعة والتقييم الدوري للتأكد من أن الجهود المبذولة تتجه صوب الأهداف المسطرة،

- أن يكون سلوك كبار المسؤولين في الدولة سلوك نموذجي.

- تزويد الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية بمواثيق للأخلاقيات

تتضمن على الخصوص:

- المبادئ والقيم الأساسية للأخلاقيات،
- واجبات التعامل مع مستخدمي الإدارات العمومية والزملاء،
- السلوك الواجب تجاه المسؤولين، الزملاء والمرؤوسين،
- واجبات التحفض عن الأسرار المهنية وشروط الإفصاح عنها،
- إجراءات متعلقة بتلقي الهدايا، الامتيازات وكل المنافع الأخرى،
- وضعيات تضارب المصالح،
- مكان العمل وشروط استخدام وسائل الاعلام والاتصال الحديثة،
- حقوق الموظفين على الجهات المستخدمة،
- إجراءات خاصة لما بعد العهدة (5).

يجب الا يقتصر إطلاق مُدُونات الأخلاق والسلوك على الإدارات العمومية ، بل يجب أن تشمل كذلك قطاعات الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، مع وجوب اصدار مواثيق عامة ومُدُونات سلوك على مستوى القطاعات والمؤسسات، لكي يتم فيها التعرض لخصوصيات القطاع أو المؤسسة، خاصة فيما يتعلق بوضعيات تضارب المصالح.

-التكوين والتحسيس في مجال الأخلاقيات

ينبغي التركيز على المسائل التالية:

- تكتيف الأيام الدراسية لفائدة الموظفين والمسؤولين في الإدارات والمؤسسات الاقتصادية حول موضوع الأخلاقيات،

- تنظيم حصص وحلقات نقاشية عبر وسائل السمعى-البصري حول الموضوع،
- العناية بالنشء الجديد بإعداد برامج خاصة للأطفال، مثل الرسوم المتحركة
وغيرها،

- إعداد دروس نموذجية واقحامها في كل التخصصات الجامعية ومؤسسات
التكوين المهني،

- إدراج الأخلاقيات ومكافحة الفساد في الخطب المسجدية،

- إنشاء أكاديمية خاصة بالأخلاقيات ومكافحة الفساد، مهمتها تكوين أعوان
متخصصين في مكافحة الفساد وترقية الأخلاقيات. ستكون هذه المؤسسة، الأولى
في افريقيا والوطن العربي.

الخاتمة

رأينا في البداية الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانتشار الفساد وتدهور الأخلاقيات
على فعالية الأسواق، النمو الاقتصادي، التصنيف العكسي للقيم ودور الحكومة.

والأكيد ان ترقية الأخلاقيات وفقا لبرنامج مدروس وتنفيذه بلا هوادة، سيكون
له أثر ايجابي على الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين والإدارات العمومية والحكومة
وعلى مناخ الأعمال عموما.

هناك تجارب رائدة عبر العالم تمكنت من تحقيق الانتقال من بلدان ساد فيها اليأس
لقرون من امكانية كبج الفساد وسيادة الأخلاقيات، وتحولت الى بلدان نموذجية في
النزاهة، مثل هونغ كونغ، ماليزيا، سنغفورة في آسيا وبوتسوانا في افريقيا.

أكيد أن ترقية الأخلاقيات وحده لا يكفي، ووضع البلاد يقتضي تنفيذ اصلاحات
سياسية واقتصادية شجاعة وخلق حوافز استثنائية للمستثمرين، لا يسع المجال
لتناول فحوى هذه الاصلاحات في هذا المقال.